الملخّص:

(الجهة) في الأصل مصطلح منطقيّ، كُيّف في الدرس اللسانيّ ليوائم بيئةً أخرى تعتني بالخطاب وأطرافه، على أنّ المدار قبل هذا كان حول الجملة مظنّة التركيب: ما هو أصل فيها وما يزيد عليه. وشرع سيبويه من الإسناد أصلاً للتركيب بطرفيه: المسند والمسند إليه، كما كان الأصل في المنطق القضيّة بطرفيها: الموضوع والمحمول، إذ كان منتمى الجهة واحداً هو التركيب، فلم تكن الجهة مبحثاً للمنطق خالصاً، إذ ثبت رسوخ النحو فيها. وإذا كان همّ المنطقيّ في الجهة هو النظر في كيفيّة نسبة المحمول إلى الموضوع بحسب معاني الضرورة والإمكان والامتناع، فقد نظر سيبويه في معانٍ تقيّد علاقة الإسناد، إذ تتجلّى في ألفاظ (دوالّ) خارج أصل الإسناد، وهي معانٍ تفهم من الإسناد نفسه، فيدلّ عليها لفظه أو يقتضيها معناه. فهذه تجلّيات لأنّها ظهرت بعد أن كانت احتمالات، وهي مخصِّصات لأنّها تقيّد عموم هذه المعاني. وفي البحث بيان لجهيّة التجلّيات يسبقه تتبّع للمصطلح وبيان لأثره في التخصيص، من اللغة والترجمة حتّى المنطق واللسانيّات.

في (الجهة)، وفي التخصيص وتجلّياته

الباحث م.م وسام فخري جويّح — أ.د جواد كاظم عناد

المديريّة العامّة لتربية القادسيّة — جامعة القادسيّة/كلّيّة التربية

wisamfakhri@gmail.com

Abstract

(Aspect) is a term in logic that has entered linguistics since Sibawayh began to establish a root for the sentence, which is the predicate and the predicate. This means that the term originally relates to structure If the science of logic looks at the ratio of the sentence, Sibawayh looked at the attribution relationship according to the meanings that emerge from the same relationship, specializing in the generality of attribution. These meanings are called manifestations; Because it appeared after it was included in the original chain of transmission; They are: object, infinitive, circumstantial, and addition. Current, causal, association, and distinction.

في الجهة:

١- في اللغة:

الأصل في الجهة الوجه، ذهبت الواو وعُوّض منها الهاء، فهي مصدر على (فِعْلة)[١]، من باب (عِدة، وزِنة، وشِيَة)، قال سيبويه: ((وإنّما (شِيَة) و(عِدَة) فِعْلة، لو كان شيء من هذه الأسماء (فَعْلة) لم يحذفوا الواو))[٢].

والجِهة ما يُستقبَل بالوجه، قال ابن فارس: ((الواو والجيم والهاء أصل واحد يدلّ على مقابلةٍ لشيء. والوجه مستقبِل لكلّ شيء))[٣]. ويقال: ((شيء موجَّه، إذا جُعل على جهةٍ واحدة لايختلف))[٤]. فالجهة ،على هذا، الموضع أو الناحية: ((هبّت الريح من جهة المشرق ومن سائر الجهات))[٥]، قال ابن منظور: ((والجهة والوِجهة جميعاً: الموضع الذي تتوجّه إليه وتقصده (...) والجِهة النحو))[٦].

و(الوِجهة) بكسر الواو وضمّها اسم لا مصدر[٧]، فمن ثمّ عادت الواو، ((وإنّما لا تجتمع مع الهاء في المصادر))[٨].

وإذا كان الوجه جزءاً من الشيء فقد يعبّر به عن الشيء نفسه: ((يقال: هذا وجه الرأي، أي هو الرأي نفسه))[٩]، وقال ابن فارس: ((وربّما عُبّر عن الذات بالوجه))[١٠].

والنسب إلى (جِهة): جِهِيّ؛ إذ كانت ممّا ((ذهبتْ فاؤه من بنات الحرفين))[١١]، نحو (عِدة وزِنة)، ((فإذا أضفتَ قلت: عِدِيّ وزِنِيّ، ولا تردّه الإضافة إلى أصله (...) ولا تقول: عِدَويّ فتلحِق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف))[١٢].

٢- في الترجمة:

(الجهة) في الأصل ترجمة للمصطلح اليونانيّ:(Σημετογ, τοπος, μερος)[١٣]، ويقابله[١٤] في الفرنسيّة: (Modalite')، وفي الانكليزيّة: (Modality).

ثمّ تنوّعت ترجمة (Modality)[١٥] من الجذر اللغويّ نفسه فصارت بمعنى (الوجه، والموجِّه، والموجّهيّة، والتوجيه، والوجهة)[١٦]، ومن جذور أخرى نحو (الكيفيّة)[١٧]، و(الصوغ، وصيغة، وتصويغ)[١٨]، و(المشروطيّة)[١٩]، و(القرائن)[٢٠]. هذا، مع إشراك مصطلح آخر هو (Aspect)[٢١]، فتكون ترجمةٌ واحدة لمصطلحين مختلفين. و(Aspect) في اللغات الأوروبّيّة

تقابل: (Vid) المصطلح الروسيّ بمعنى (رؤية)[٢٢]، المنقول عن لفظة (Edos) في اللغة الإغريقيّة القديمة وتعني الشكل أو الهيأة[٢٣].

وإذا كان هذا الاختلاف مشكلاً يرد على المصطلح إذ يفقِد شرط الاتّفاق؛ لأنّ ((القول بترادف هذه المقابِلات وقبول تعدّدها يعرقل التلقّي ويؤدّي إلى ارتباك في الفهم ينعكس سلباً على المعرفة العلميّة الوافدة وتمثّلها))[٢٤] –فالنظر في أصل الممصطلح يمنع هذا اللبس؛ إذ كان هذا التنوّع في الترجمة تفسيراً للمترجَم، بمعنى أنّه توضيح لمعنى (جِهة): الترجمة الأولى للمصطلح اليونانيّ الأرسطيّ[٢٥]، فمثلاً حين تُرجمت (modality) بأنّها (مشروطيّة)، عُرّفت بتعريف الجهة نفسه: ((طريقة المتكلّم في التعبير عن موقفه، مثل: من المحتمل، من الممكن، من المؤكّد))[٢٦].

شاع مصطلح (الجهة) ترجمةً لـ(modality) ، فهو الغالب في الدراسات التي عُنيت بالأصل المنطقيّ ولم تزوِ عنه، ولا سيّما أنّ في التداول اللغويّ ما يمكن أن يناسب ما أُريدَ به في حاضنته الأولى (المنطق).

وإذا كان تعريف الألسنيّ لمفاهيم فعّالة موقوفاً على التقليل من عموميّتها، فإنّ استلهام المفهوم المنطقيّ هو من طرائق هذا التقليل، إذ ينطوي المنطق على ما هو بمنزلة (النواة الصلبة) للموجّه[٢٧].

٣- في المنطق:

ظهرت الجهة في كلام أرسطو على الضرورة والإمكان في القضايا، وذلك في كتابيه: العبارة[٢٨]، والتحليلات الأولى حيث درس القياس الجهيّ[٢٩]، إذ أقام تصوّره المنطقيّ الجهيّ على عقد علاقات تقابل القضايا في الجهات. فالجهة مفهوم يتّصل بـ(القضيّة)، وذلك أنّ الجملة لدى المناطقة قضيّة طرفاها في الإسناد موضوع ومحمول وبينهما رابطة (نسبة أو حكم)، قال الفارابيّ: ((وقد جرت العادة في صناعة المنطق أن يسمّى المعنى الموصوف والمسند إليه والمخبَر عنه موضوعاً، والمعنى المسنَد والمعنى الذي هو الصفة والخبر محمولاً، وذلك مثل المفهوم من قولنا: زيدٌ هو إنسان، فإنّ المعنى المفهوم من (زيد) هو موضوع، والمفهوم ههنا من الإنسان هو المحمول))[٣٠].

والقضيّة تقابل الجملة الخبريّة إذ تحتمل الصدق والكذب، فـ((هي المركّب التامّ الذي يصحّ أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته))[٣١]، فكانت العناية الأولى في نحو (زيد إنسان) بمادّة

القضيّة، وهي نسبة الإنسانيّة إلى (زيد) في الواقع ونفس الأمر؛ أن تكون النسبة باعتبار الواقع صادقة أو كاذبة. وكانت الأخرى تتجاوز ثنائيّة الواقع (الصدق والكذب) إلى البحث في كيفيّة هذه النسبة في الفكر، من حيث الضرورة والإمكان والامتناع[٣٢]. والكيفيّة من حيث هذه الثلاث هي جهة القضيّة، فإن قُرن بمحمول القضيّة لفظ دالّ على الجهة فالقضيّة موجَّهة؛ إذ ((لاحظَ العقل كيفيّتها من الضرورة وغيرها))[٣٣]. والجهة فيها غير المادّة، فـ((هي اللفظة التي تُقرن بمحمول القضيّة فتدلّ على كيفيّة وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا: ممكن وضروريّ ومحتمل وممتنع وواجب وقبيح وجميل، وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن، وما أشبه ذلك))[٣٤]، ولذلك تعدّ الجهة ((لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة (...) مثل قولك: يجب أن يكون الإنسان حيَواناً، ويمتنع أن يكون الإنسان حجراً، ويمكن أن يكون الإنسان كاتباً))[٣٥].

ومن ثمّ عُرّفت الجهة بأنّها ((حكم كيفيّ على النسبة القضويّة الموجَبة أو السالبة، وذلك الحكم هو وسمها بأحد المحمولات المنطقيّة: الضروريّ والممتنع، وممكن الإيجاب وممكن السلب))[٣٦].

وقد تكون هذه الكيفيّة جزءاً من القضيّة أو مضمون الحكم حيث وردت في كتاب العبارة لأرسطو: ((فقد ذكر في كلامه على تقابل القضايا ذات الجهة من نحو: يمكن أن يوجد/لا يمكن أن يوجد، ونحو: واجب ضرورة أن يوجد/واجب ضرورة أن لا يوجد –((أنّه ينبغي أن يتنزّل قولنا: (يوجد و/لا يوجد) منزلة الموضوع، ويلزم الإيجاب والسلب هذه المعاني (=الجهات)، ثمّ تُقرن بقولنا (يوجد)، وقولنا(لا يوجد)))[٣٧]))[٣٨].

وعلى هذا تُفهم الكيفيّة (الجهة) من النسبة نفسها: نسبة المحمول إلى الموضوع، وإن لم يُذكر لفظ يدلّ على الجهة، إذ كانت ((نسبة الموضوع إلى المحمول من حيث الضرورةُ أو الإمكان أو الامتناع، قسمةً ثلاثيّة قال بها المدرسيّون[٣٩]، وتنصبّ على العلاقة بين المحمول والموضوع))[٤٠]، فمن ثمّ عُدّت القضايا المطلقة أو التقريريّة قضايا موجَّهة، بمعنى (الجهة الصفر)[٤١]: ((ففي (زيدٌ كريم) دُلّ على جهة الإثبات بخلوّ الصورة من الرابطة، التي يمكن تقديرها بـ(أُثبِت) أو (أُقِرّ)...))[٤٢]. وذلك نحو: الاثنانِ زوج، فالزوجيّة للاثنين لازمة؛ إذ ثبت المحمول (زوج) لذات الموضوع (الاثنان) في الواقع ونفس الأمر ضرورةً[٤٣].

وساد في الدراسات المنطقيّة ألّا تُعدّ قضيّةٌ ما موجَّهة إلّا إذا قُرن بها لفظ يعيّن تلك النسبة الواقعيّة أو يدلّ عليها، فلذلك فرّق المناطقة بين قضيّة خالصة (pure propostion)،

وقضيّة موجَّهة (modal propostion)، باعتبار تقرير الحكم في العلاقة بين الموضوع والمحمول، وتحديد هذه العلاقة بالضرورة أو الاحتمال أو الاستحالة، فإن صُرّح بتحديد العَلاقة فهذا هو الجهة modality ، فمن ثمّ قيل إنّ الجهة تشير إلى يقينيّة الحكم، كما لو أثبتنا أنّ النتيجة تلزم ،في الهندسة مثلاً، بالضرورة عن المقدّمات، فلزوم النتيجة عن المقدّمات تقرير (إثبات)، وضرورة هذا اللزوم جِهة، فالإثبات ههنا موجَّه بلفظ الضرورة. وهكذا، يكون الحكم موجّهاً إذا كان الإثبات احتماليّاً أو محالاً[٤٤].

بدت لحظة (المنطق الجهيّ)[٤٥] مذ انقطعت الجهة عن مادّة القضيّة فعُطّلت القيمة الصدقيّة، إذ صار للجهة بيان آخر غير الإقرار بالواقع أو نفيه، هو التحوّل في القيم من ثنائيّة الصدق والكذب إلى إمكانٍ في قيم أخرى في ضمن الحقل المنطقيّ، ((حيث تنقلها من عالم الحقيقة والضرورة إلى عوالمَ افتراضيّة))[٤٦] تنقطع عن الواقع وتبحث في كيفيّة النسبة في الفكر، ليتجلّى مصطلح الجهة بمفهوم الكيفيّة في فكر فرديّ محدّد يتجاوز الإقرار والنفي في منطوق معيّن إلى ما يمكن أن يقال على ذلك المنطوق، بقدر ما يمكن استخراجه منه من دون انتزاعٍ لطابع المنطوق، فلا قضيّة من دون كيف[٤٧].

وإذا كان بيان الجهة للنسبة في نحو (الإنسان حيَوان بالضرورة) واقعيّاً يطابق نفس الأمر[٤٨]، فقد يخالِف في هذا، كأنْ تكون القضيّة في مادّتها ضروريّة وفي جهتها ممكنة، ففي نحو (الإنسان يمكن أن يكون حيَواناً)[٤٩]: النسبة في الواقع هي الضرورة والجهة الإمكان. والإمكان جهةً ههنا يخالف الواقع أو لم يُعنَ به، فهو إمكان كيفيّ سمّي بـ((الإمكان التصوّريّ))[٥٠]، إذ كان مقامه النظر في القضيّة في سياق قد يتّصل بالشكّ واليقين؛ فلذلك استدرك (كانْت) على تقسيم الجهات ليقول بذاتيّة الحكم في هذا التقسيم، مميّزاً بين القطعيّ والتقريريّ والمشكل: فالحكم بنحو قولنا: (أ) لا بدّ أن يكون (ب)، جهةُ ضرورة لا تمثّل حالة الشيء في ذاته بقدر ما هي رؤية لذلك الشيء[٥١]، ((وليس من الضروريّ أن يكون الشيء في ذاته على هذه الصورة))[٥٢].

بناءً على هذا، كان موضع الجهات مشكلاً: أهي في الخارج (الواقع)؟ أم في الاعتقاد واللغة؟ ففي نحو[٥٣]:

- الحكيم سعيدٌ بالضرورة.

- ضروريٌّ أنّ الحكيم سعيد.

استقرّ في عرف المناطقة أنّ الأولى تعبّر عن أنّ الجهة في الاعتقاد واللغة لا في الأشياء، والثانية تبيّن أنّ الجهة في الأشياء (الواقع)؛ وذلك أنّ معمول الجهة في القضيّة الأولى هو معمول لها منطقيّاً لا نحويّاً، ((لكنّه من الناحية النحويّة متمّم حاليّ (un adverbe)، وهو قيد على محمول القضيّة البسيطة (سعيد). وفي هذه البنية تمّ منطقيّاً توجيه هذا المحمول))[٥٤]. وأمّا في البنية المنطقيّة الثانية ((فقد تمّ توجيه القضيّة البسيطة كلّها دون أن يكون العامل المنطقيّ الجهيّ عاملاً نحويّاً. والعامل الجهيّ المنطقيّ بصورتيه هو من الناحية النحويّة معمول لعامل نحويّ يتصدّر الجملة))[٥٥].

إذا كان تخصيص المناطقة مبحثاً من المنطق بعنوان (المنطق الجهيّ)، دليلاً على الأصل المنطقيّ للجهة، فـ((النظر في معطيات مقاربَة المنطق للجهات وحسابه لها، ينتهي إلى أنّ الحكم بخلوص الجهات للمنطق وهْم كبير، وإلى أنّ النحو راسخ هناك رسوخاً قديماً قِدمَ الجهات. كيف لا، ومن أبرز المعاني الأساسيّة في حساب المنطق للجهات: الوجوب والإمكان والإثبات والنفي؟ وممّا يدلّ على رسوخ النحو في مبحث الجهات أنّ هذا المبحث ،على الأرجح، مجال لأعظم تقاطع وتعامل بين النحو والمنطق))[٥٦]. ولا سيّما أنّ الجهة تتّصل بالتركيب، جزءاً من مادّة القضيّة كانت أم فوقها. على أنّ بين الصناعتين مناسبة؛ ((وذلك أنّ نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ))[٥٧].

٤- في اللسانيّات:

شاع في اللسانيّات مصطلحان للجهة هما: (Aspect)، و(Modality)، وكان عليهما كلام كثير، تعريفاً وتصنيفاً، أقتصر منه هنا على ما يمهّد السبيل لفكرة الاشتغال على (الجهة) في هذا البحث.

فـ((الجهة (Aspect) مفهوم لسانيّ ذو إشكاليّات متعدّدة؛ إذ تباينت وجهات نظر اللسانيّين حوله مصطلحاً ومفهوماً، كما اختلفت مناهجهم طرحاً وتحليلاً لمظاهره، تبعاً للمدرسة اللسانيّة التي يختارها الباحث، ومنهجه في التحليل، وأهدافه من الدراسة))[٥٨].

ويقول د. جميل حمداويّ: ((الجهة (Modalite' / L'aspect) هي مقولة منطقيّة ونحويّة ودلاليّة وبلاغيّة وسيميائيّة. وهناك مَن يسمّيها أيضاً بالمظهر أو الوجهة أو الصيغة، ومن ثمّ فلها تعاريف عدّة مختلفة ومتشابكة، يصعب تحديدها بشكل دقيق ومضبوط وواضح.

ويعني هذا أنّ المفهوم صعب وشائك ومعقّد للغاية، ويختلف مدلوله الاصطلاحيّ من حقلٍ ثقافيّ إلى آخر، ولكن يمكن تعريف الجهة وَفق حقول معيّنة...))[٥٩].

اختلف مفهوم الجهة بين الباحثين، فهو مفهوم يتعلّق بالزمن والحدث تارة، وبنظرة المتكلّم تارةً أخرى، بمعنى ((نظرة المتكلّم للحدث من حيث كلّيّتُه أو جزئيّته، فقد يتمّ التركيز على الحدث ككلّ، وقد يتمّ التركيز على بعض أجزائه فقط، كبدايته أو نهايته))[٦٠].

يعرّف (جاكوبسون) الجهة ((بالقيم الزمنيّة المتضمَّنة في نشاط أو حالة يدلّ عليها الفعل))[٦١]، فهي ((تصف الحدث المحكيّ عنه دونما علاقةٍ بالأطراف المشاركة فيه، ودون إشارة إلى الحدث الكلاميّ))[٦٢]، وهذا يعني أنّ الجهة تتّصل بنمط الحدث الذي ((لا يتعلّق بوجهة نظر المتكلّم، وإنّما يتعلّق بالطبيعة الضمنيّة للوضع الموصوف من جهة كونه سكونيّاً (static)، أو حركيّاً (dynamic)، أو لحظيّاً (punctual)، أو امتداديّاً (durative)، أو محدوداً (bounded)، أو لا محدوداً (unbounded)، أو استمراريّاً (continuous)، أو متكرّراً (iterative). فنمط الحدث يدخل ضمن الزمن الداخليّ للوضع))[٦٣].

المقابل للجهة بهذا المفهوم هو (Aspect)، ((وهذه الجهة تنتج عندما يدخل الفعل ،مثلاً، التركيب ويتفاعل مع مكوّنات الجملة لتكوين معنًى جهيّ))[٦٤]. والقيمة الزمنيّة ،جهيّاً، لا تتقيّد بالصيغة، فالجهة إذاً ((تبيّن القيم الزمنيّة الكامنة في النظام الفعليّ، بغضّ النظر عن الصيغة المستعمَلة للتعبير عن زمن الفعل))[٦٥].

لا يمكن فصل الجهة (Aspect) بهذا المفهوم عن الزمان ، فهي ((ترتبط بالزمن ارتباطاً وثيقاً))[٦٦]؛ إذ كانت ((مجموعة سمات الحدث التي تمكّن قياسه ووصفه زمنيّاً، فهو ممتدّ وغير ممتدّ أو لحظيّ، وهو محدود وغير محدود، وهو تامّ وغير تامّ، إلخ...))[٦٧]. والجهة التي تقيّد الزمن والحدث عند الدكتور تمّام حسّان تقابِل (Aspect) أيضاً، إذ قال: ((والجهة aspect تخصيص لدلالة الفعل ونحوه إمّا من حيث الزمن وإمّا من حيث الحدث))[٦٨].

تفسَّر الجهة (Aspect) في المعاجم بأنّها ((مقولة نحويّة تعبّر عن التمثيل الذي يُعطى لحدث الفعل بخصوص امتداده وتمامه...إلخ. في النحو التوليديّ تُعدّ الجهة والزمان والموجِّهات من مكوّنات الأداة المرافقة للفعل))[٦٩]، بمعنى أنّ (Aspect) تشير إلى ((الصيغ والأوضاع والأحوال الدلاليّة التي يدلّ عليها حدث الفعل))[٧٠]؛ فلذلك فُسّرت أيضاً بالآتي: ((aspect صيغة، وِجهة: حالة الفعل من حيث البدء أو الاستمرار أو التمام أو الانقطاع))[٧١]، فقد تكون

لاحقة أو عنصراً صرفيّاً يلتصق بالفعل فيغيّر صورته ويسمّى أحياناً الوجه[٧٢]. وكلّ عنصر يقيّد عموم الدلالة يُدرج في ضمن الـ(Aspect): ((فلكلّ لغة وسائلها الضخمة في التعبير عن الجهة، فالهمز والتضعيف وتشديد العين، وحروف الزيادة في ما زاد على الثلاثة، والإضافات الظرفيّة، والحال والتمييز، تعبيرات شكليّة عن الجهة في اللغة العربيّة، بمعنى أنّها تقييد لعموم الدلالة))[٧٣].

هذا ما يتّصل بنمط الحدث ووصفه زمنيّاً، على أنّ هذا النمط يكون خياراً أيضاً فيتعلّق بوجهة نظر المتكلّم، فيختار فعلاً سكونيّاً ليشير إلى التباطؤ مثلاً أو التأجيل.

فإن أريدَ بالجهة ما يعبّر عن موقف للمتكلّم، كان المقابِل هو (Modal): موجِّه، فـ((الموجِّهات أو المساعِدات الموجّهة هي طبقة الأفعال المساعدة التي تدلّ على الأحكام الكلاميّة، مثل: يحتمل أن، يمكن، يجب،...إلخ))[٧٤].

أو كان المقابِل (Modality) ،وهو الغالب، بمعنى ((طريقة المتكلّم في التعبير عن موقفه، مثل: من المحتمل، من الممكن، من المؤكّد))[٧٥]. ومن وجهة نظر المتكلّم أن يختار ((تصوّر الحدث تامّاً (...) أو متدرّجاً (...) أو مبتدئاً (...) أو استمراريّاً (...) أو انتهائيّاً (...) أو متكرّراً أو اعتياديّاً...))[٧٦].

إذا كانت (Modality) تعبيراً عن موقف، أي ((تعبير المتكلّم عن موقفه من المحتوى القضويّ لملفوظه))[٧٧]، فهذا يعني أنّ الجهة عنصراً (Aspect)، غير الجهة موقفاً (Modality)؛ إذ ((يعرّفها هارتمان وستورك في معجمهما الاصطلاحيّ بأنّها: الطريقة التي يمكن للمتكلّم بها أن يعبّر عن توجّهه نحو موقفٍ ما في الاتّصال المتبادل، وعادةً ما تتجسّد في الانجليزيّة عن طريق المساعِدات الموجّهيّة، (مثل: ...can,must,may)، أو الظرفيّات (مثل: possibly)، أو تعبيرات مثل: (...it is certain that)))[٧٨]، وهذا يعني أنّ هذه الوسائل (can,must,...) ونحوها هي عناصر جهيّة (Aspect) تدلّ على جهةٍ ما، فنسبتها إلى الجهة أقرب، بخلاف (Modality)، إذ تمثّل الموقف الذي يُفهم من تلك الدوالّ، فنسبة (Modality) بهذا المعنى إلى الجهة كان بسببٍ من تلك الدوالّ على الجهات؛ إذ فُهم الموقف منها فهو موقف جهيّ منسوب إليها، فمن ثمّ أُطلق على الموقف (جهة) إذ كان بفعل تلك الجهات.

فالوسائل دوالّ جهات بها يُعرف موقف المتكلّم من الواقعة، ((فالمتكلّم ،بوجهٍ عامّ، يمكن أن يقف من الواقعة موقف المتيقّن أو موقف الشاكّ أو موقف المتردّد أو موقف الرافض، إلى

غير ذلك من المواقف الممكن اتّخاذها بالنسبة لواقعة من الوقائع. ويُتوسّل للتعبير عن الجهة ،بهذا التحديد، بوسائل مختلفة أهمّها التنغيم وبعض العبارات والظروف وفئة من الأفعال، كالأفعال المنتمية إلى زمرة "ظنّ"))[٧٩].

وقد يُماز محتوًى جهيّ من آخر وجهيّ، فيقابل الأوّلَ (Aspect)، ويقابل الثانيَ (Modality)، فزمن الفعل ((... يعبّر عن محتوًى جهيّ من لحظيّة وامتداد وتمام وعدم تمام إلخ. ويعبّر عن محتوًى وجهيّ يعبّر عن منظور ذاتيّ للمتكلّم من احتمال وتسويف وافتراض وشرط))[٨٠].

إذا كانت الجهة (Modality) ((تتعلّق برأي المتكلّم وموقفه))[٨١] بحسب (لاينز)، فقد يُفهم من دوالّ جهيّة أحكام تمتدّ إلى الآخَر، فهو بمنزلة الملزَم أو المأمور أو المنهيّ. والمتكلّم لا يستحسِن إذ يستحسن إلّا وفي ضمن هذا ترخيص مثلاً، فلذلك دار تصنيف (لوكويلر) للجهات[٨٢] حول مركزيّة الذات تستحسن وتستقبح وتوقن وتظنّ...، ثمّ حول الذات تتواصل مع الآخرين فتؤلّف جهات (تذاوتيّة)[٨٣] تفيد الإلزام والترخيص والأمر والنهي والاستفهام.

وصنّف (برنار بوتييه) العبارات الجهيّة انطلاقاً من الذات المتلفّظة (مركز المعاني الجهيّة)؛ إذ يرى ((كلّ الأقوال قابلاً للتوجيه، ويرى المتكلّم وحده موجِّهاً، فيصفه بـ"سيّد المعاني الجهيّة"؛ لأنّه الوحيد المسؤول عن درجة الذاتيّة التي يختارها))[٨٤].

والخلاصة أنّ الجهة (Modality): ((هي التعبير عن موقف المتكلّم من محتوى قوله، سواء تعلّق الأمر بموقفه من تحقّق القضيّة أو عدم تحقّقها، أو من صدقها أو عدم صدقها، وذلك بالتعبير عن هذا الموقف تأكيداً أو إمكاناً أو احتمالاً. أو تعلّق الأمر بموقف حكميٍّ ما، مثل الإلزام أو الترخيص))[٨٥].

وبهذا يتّضح أنّ الجهة موقفاً (Modality) أوسع من الجهة عنصراً (Aspect)؛ إذ تكون الأُولى بأثرٍ من الأخرى، فـ((لها حيّز أكبر من حيّز الزمن؛ لأنّها هي التي تعبّر عن موقف المتكلّم من الحدث وتحدّد قيمته الصدقيّة المتعلّقة بمجموعة من المعاني، مثل الوجوب والاحتمال والإمكان))[٨٦].

فالحاصل ممّا تقدّم ثلاث ركائز هنّ المبدأ في هذا البحث: الجهة، والدالّ عليها، والموقف مفهوماً منها. فأمّا الأُوليان فيُدلّ عليهما بالمقابل (Aspect)، وأمّا الأخرى فعليها ،مع اللسانيّة، من الأصل دليل، أعني بيئتها الأولى (المنطق): (Modality).

أ- في التخصيص وتجلّياته:

١- التخصيص:

لم يرد في الكتاب مصطلح (التخصيص) ولا فعله، وورد (الاختصاص)[٨٧] وفعله. قال سيبويه: ((...إذا قلت: لي مثلُه فقد أبهمتَ، كما أنّك إذا قلت: لي عشرون فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت درهماً فقد اختصصتَ نوعاً، وبه يُعرف من أيّ نوعٍ ذلك العدد))[٨٨]. وقال: ((... إذا قلت: ويحَهُ فقد تعجّبت وأبهمتَ، من أيّ أمور الرجل تعجّبت، وأيّ الأنواع تعجّبت منه. فإذا قلت: فارساً وحافظاً فقد اختصصت ولم تُبهم، وبيّنت في أيّ نوعٍ هو))[٨٩].

وفي (يا ذا الحسنُ الوجهِ) و(يا ذا الضامرُ العَنْسِ)، قال: ((فإذا قلت: الحسَن، فقد عمّمت، فإذا قلت: الوجهِ، فقد اختصصت شيئاً منه. وإذا قلت: الضامرُ، فقد عمّمت، وإذا قلت: العَنْس، فقد اختصصتَ شيئاً من سببه (...) فصار هذا تبييناً لموضع ما ذكرتَ كما صار الدرهمُ يبيَّن به مِمّ العشرون، حين قلت: عشرون درهماً. ولو قلت: يا هذا الحسنَ الوجهِ، لقلت: يا هؤلاءِ العشرينَ رجلاً، وهذا بعيد، فإنّما هو بمنزلة الفعل إذا قلت: يا هذا الضارب زيداً، ويا هذا الضاربُ الرجلَ، كأنّك قلت: يا هذا الضاربُ، وذكرت ما بعده لتبيّن موضع الضرب ولا تبهمه، ولم يُجعَل معرفةً بما بعده))[٩٠].

وإذاً، يقابل الاختصاص عند سيبويه الإبهام؛ لقوله: ((فقد اختصت ولم تبهم))، والإبهام من التعميم؛ لقوله: ((فإذا قلت: الحسن، فقد عمّمت، فإذا قلت: الوجه، فقد اختصصت)). والإبهام خلاف البيان؛ لأنّ الغاية من الاختصاص التبيين؛ لقوله: ((فصار هذا تبييناً لموضع ما ذكرت (...) وذكرت ما بعده لتبيّن موضع الضرب ولا تبهمه)).

وردَ التخصيص عند القدماء بمعنى التعيين أو التحديد، وهو أيضاً يقابل العموم، قال ابن جنّي: ((واعلم أنّك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام، لا تقول: يا الرجل ويا الغلام؛ لأنّ الألف واللام للتعريف، و(يا) تُحدث في الاسم ضرباً من التخصيص فلم يجتمعا لذلك...))[٩١]، ففي نحو (يا رجل) رغم أنّ النكرة تدلّ على العموم، خصّص النداء رجلاً بعينه. وعدم جواز توكيد

النكرة يكون بـ((أنّ النكرة تدلّ على الشياع والعموم، والتوكيد يدلّ على التخصيص والتعيين، وكلّ واحد منهما ضدّ صاحبه (...) لأنّ النكرة شائعة، والمعرفة مخصوصة))[٩٢].

والتخصيص بهذا المعنى يكون في ضمن الإسناد فلا بدّ من إثبات المسند إليه، وذلك ((أن يكون الخبر عامّ النسبة على كلّ مسندٍ إليه، والمراد تخصيصه بمعيّن، كقولك: زيدٌ جاء، وعمرٌو ذهب، وخالدٌ في الدار...))[٩٣]. ويكون في الاستثناء، قال ابن يعيش: ((فالاستثناء صرفُ اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأوّل، وحقيقته تخصيص صفةٍ عامّة، فكلّ استثناء تخصيص، وليس كلّ تخصيص استثناءً، فإذا قلت: "قام القومُ إلّا زيداً"، تُبيّن بقولك: "إلّا زيداً" أنّه لم يكن داخلاً تحت الصدر، إنّما ذكرتَ الكلّ وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً))[٩٤]. ويكون أيضاً في الحال؛ إذ ((الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال))[٩٥].

وإذا كانت علاقة الإسناد مبهمة لا تفيد سوى العموم، فتخصيص الإسناد يعني تقييد هذه العلاقة، بمعنى تقييد عموم الدلالة في الإسناد، قال الخطيب القزوينيّ: ((وأمّا تقييد الفعل بمفعولٍ ونحوه فلتربية الفائدة، كقولك: ضربتُ ضرباً شديداً، وضربت زيداً، وضربت يوم الجمعة، وضربت أمامك، وضربت تأديباً، وضربت بالسوط، وجلست والساريةَ، وجاء زيد راكباً، وطاب زيد نفساً، وما ضرب إلّا زيداً، وما ضربت إلّا زيداً. والمقيَّد في نحو: كان زيد قائماً، هو (قائماً) لا (كان)...))[٩٦]. وهذا يعني ((أنّ التقييد تخصيصٌ لهذا العموم (...) مع دعوى أنّ كلّ المنصوبات مخصِّصات لعموم الدلالة في الإسناد أو في نطاق الإسناد، وهي من ثمّ دالّة على "جهة" معيّنة في فهم علاقة الإسناد))[٩٧].

إنّ النظر في الجذر اللغويّ لـ(خصص)[٩٨] لا يمنع أن نفرِق فيه بين معنيين: أحدهما تعيين النوع أو الشيء، وهو ما عبّر عنه سيبويه بـ(اختصصت) أو (تختصّ)، فهذا من الاختصاص، نحو تعيين نوع العشرين في نحو (عشرون درهماً)، وتعيين المضروب في نحو (الضارب زيداً).

والآخر تقييد علاقة الإسناد، وهذا من التخصيص، كتعيين المصدريّة دون المفعوليّة وغيرها في نحو (ذهب زيدٌ ذهاباً)، بخلاف (ذهب زيد ذهاباً حسناً)؛ إذ اختصّ من الذهاب الحسنَ.

٢- التجلّيات:

يتجلّى التخصيص في معانٍ، منها مثلاً الحاليّة، ففي نحو (جئتُ راكباً): النظر في تخيّر (راكباً) دون (ماشياً) أو (مسرعاً) أو (خائفاً)، نظرٌ في الاختصاص، والنظر في تخيّر (راكباً) دون (مجيئاً): معنى المصدريّة (الحدثان)، أو (أمس): معنى الزمان، أو (تعلّماً): معنى السببيّة –نظرٌ في التخصيص. ولذلك يدخل المستثنى في ما اختُصّ، فهو مختصٌّ من عموم الإسناد لا مخصّصٌ للإسناد، ففي نحو (جاء القوم إلّا زيداً): زيد مختصّ من عموم القوم لا مخصِّص لإسناد المجيء إلى القوم.

فإن صحّ أنّ الاختصاص يساريّ باتّجاه القرائن، فالتخصيص يمينيّ باتّجاه الإسناد، والنظر في الأوّل نظر في القرينة، وفي الثاني هو نظر جهيّ:

ضربتُ ← باتّجاه القرائن (زيداً، عمراً، خالداً...،مسرعاً، خائفاً، ماشياً...) اختصاص

ضربت → باتّجاه الإسناد (ضرباً، أمس، زيداً، مسرعاً، تأديباً، وعمراً...) تخصيص

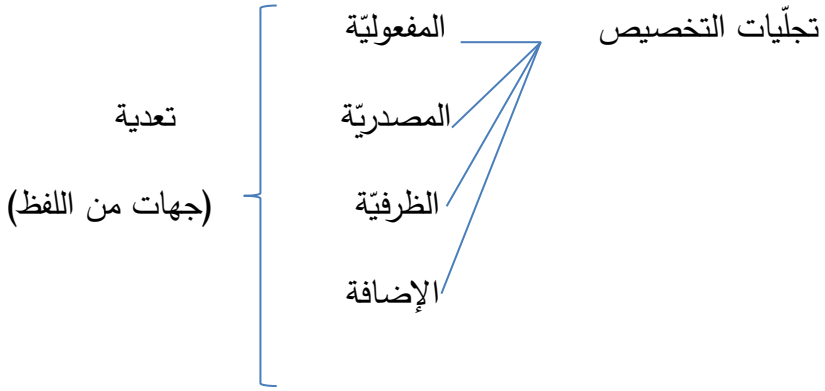

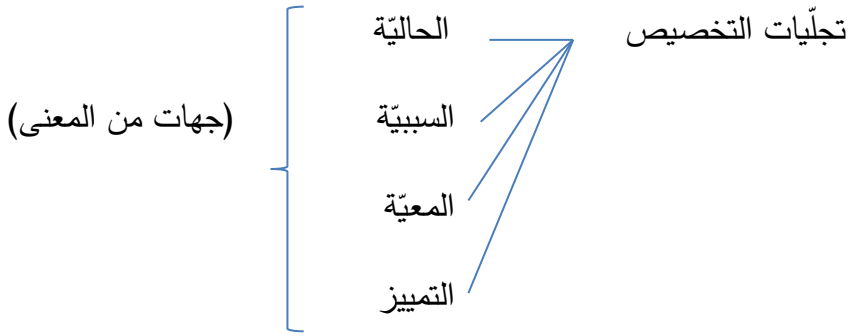

معنى هذا أنّ الإسناد مبهم (عامّ) بالنظر إلى هذه الاحتمالات، وذكر (زيداً) مثلاً بالنظر إلى (ضرباً)، يمثّل تقييداً لاحتمالٍ منها هو المفعوليّة: أنّ القصد من بيان الإسناد إلى المفعوليّة دون المصدريّة وغيرها. فالتخصيص تقييد غايته تعيين معنًى وظيفيّ للإسناد، بغضّ النظر عن احتمالاتٍ تكون في ضمن المقيّد (المفعول مثلاً)، فالإسناد مخصَّص بالمفعوليّة، فهي المدار أو موضع الاهتمام، فمن ثمّ قُطع النظر عن نحو (ضربت ضرباً)، (ضربت أمسِ)، (ضربت قائماً)...

وتبيين مضروبٍ بعينه يقابله قول سيبويه: ((لتبيّن موضع الضرب ولا تبهمه))[٩٩]، وهو مفسَّر بقوله: ((وإذا قلت: ضربَ عبدُ الله، لم يستبن أنّ المفعول زيدٌ أو عمرو))[١٠٠]، فتعيين زيد دون عمرو يعني اختصاصه، وتعيين المفعول دون المصدر أو الحال يعني تخصيص الإسناد فهو موجَّهٌ نحو المفعوليّة.

فهذه المعاني هي ((جهات تقييد علاقة الإسناد (...) وإنّما هي قيود في الإسناد))[١٠١]، فلهذا لا يمكن أن يدخل في التخصيص كلّ مقيّدٍ، نحو التابع والمضاف إليه[١٠٢]؛ إذ يقيَّد بهما المفرد لا عموم الإسناد.

وتجلّيات التخصيص هي ما يظهر[١٠٣] من ألفاظ تدلّ على تلك المقيّدات (المعاني، الجهات)، فتقترن بالتركيب: أصل الإسناد، بعد أن كانت في علاقة الإسناد احتمالات، فهي تجلّياتٌ إذ ظهرت، وإذ تمثّلت معانيَ، عليها من اللفظ أو المعنى دليل. وهذه التجلّيات هي: المفعوليّة، والدالّ عليها لفظ المفعول. والمصدريّة (الحدثان)، والدالّ عليها لفظ المصدر. والظرفيّة، والدالّ عليها لفظ الزمان ولفظ المكان. والإضافة، والدالّ عليها حرف الإضافة (حرف الجرّ). وهذه كلّها تدخل في ضمن جهةٍ كبرى هي التعدية. والدليل على هذه التجلّيات تضمّنها في لفظ الإسناد واقتضاء اللفظ لها.

وتجلّياتٌ أخرى من المعنى تكون؛ إذ يستدعيها الإسناد من دون أن يدلّ عليها فيه لفظ، وهي: الحاليّة، والدالّ عليها لفظ الحال مفرداً أو جملة. والسببيّة، والدالّ عليها لفظ المفعول له أو اللام المنصوبُ بعدها المضارع، أو (حتّى) أو فاء السببيّة. والمعيّة، والدالّ عليها المفعول معه أو المضارع المنصوب بعد واو المعيّة. والتمييز، والدالّ عليه اللفظ المميِّز.

وإذا كانت تجلّيات التخصيص تتّصل بالتركيب، فهي جهاتٌ نحويّة، واجباً كان الكلام أم غير واجب. فالجهة النحويّة تجلّياً للتخصيص هي: المعنى الذي يدلّ عليه من التركيب لفظٌ

خارج أصل الإسناد، ويقابلها (Aspect): الصيغة أو العنصر الذي يدلّ على معنًى، فهي كلّ ما يخصّص علاقة الإسناد ويدلّ عليه من اللفظ أو المعنى دليل. وهذه المعاني هي تجلّيات لمّا سمّاه الدكتور تمّام حسّان قرينة (التخصيص) في ضمن قرائن التعليق المقاليّة المعنويّة[١٠٤]، وهي: التعدية بتجلّياتها: المفعوليّة، والمصدريّة، والظرفيّة[١٠٥]، والإضافة (التعدية بالواسطة). على أنّه أدخل الإضافة في قرينةٍ أخرى غير التخصيص هي (النسبة)، إذ قال: ((وواضح أنّ معنى النسبة غير معنى التخصيص؛ لأنّ معنى التخصيص تضييق، ومعنى النسبة إلحاق))[١٠٦]. والدالّ على هذه المعاني لفظ: المفعول، والمصدر، والظرف، وحروف الإضافة. فهذه تجلّيات عليها من اللفظ دليل.

وتجلّيات أخرى يقتضيها المعنى وليس عليها من اللفظ دليل، مع أنّ لها دوالّ، وهي: الحاليّة، والسببيّة، والمعيّة، والتمييز. فلفظ الحال ،مثلاً، دالّ خارج حدّ الإسناد على معنى الحاليّة (الجهة)، كما كان لفظ المفعول دالّاً على معنى المفعوليّة (الجهة).

وقرينة (الإخراج) التي تدلّ على معنى الاستثناء ،وإن كانت تقيّد الإسناد (تخصّصه)[١٠٧]، لا تدخل هنا في الجهة إذ لا يقتضيها المعنى (في أصل الإسناد) فضلاً عن اللفظ، بخلاف المعيّة كما يأتي في موضعه. فإخراج الاستثناء إذاً كان من اقتفاء منهجٍ يخالف عنه المستثنى، فهو قرينة لا تصل إلى أن تكون جهة.

وهذه المعاني ،قرائنَ، يراد منها إلى تحديد موقع الاسم المنصوب في التركيب (إعرابه)، ففي نحو (ضرب زيد عمْراً) ننظر في علاقة التعدية على أنّها قرينة تتضافر مع قرائن أخرى تدلّ على أنّ (عمْراً) مفعول[١٠٨]؛ إذ القرينة هي ((الدليل الذي يوصل إلى القصد أو الغاية المرادة))[١٠٩]. بخلاف النظر إلى هذه المعاني جهاتٍ؛ إذ يكون المفعول هو الدالّ على معنى التعدية، والحال هو الدالّ على معنى الحاليّة، وهكذا. فهذه جهات تخصّص عموم الإسناد ولا بدّ أن يكون عليها من أصل الإسناد دليل، وهي ((جهات في فهم علاقة الإسناد في التركيب))[١١٠].

فالجهة النحويّة هي المعنى المدلول عليه بهذه الألفاظ، كما كانت الضرورة والإمكان والامتناع جهات، إذ كانت الجهة ((اللفظة التي تُقرن بمحمول القضيّة فتدلّ على كيفيّة وجود محمولها لموضوعها...))[١١١]، توافق المادّة أو تخالفها. فالأصل في منتمى الجهة التركيب (القضيّة)؛ إذ ((لا بدّ أن يشتمل على ركنين: مسند ومسند إليه، أو موضوع ومحمول، وذلك هو

المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، فإذا حُذف أحدهما فعلى نيّة ذكره، ولا بدّ حينئذٍ من التقدير))[١١٢].

وإنّما كانت هذه الألفاظ دوالّ على الجهة بمنزلة (الضرورة والإمكان والاحتمال)؛ نظراً إلى تثبيت سيبويه الإسناد أصلاً للتركيب بركنيه، لا يغني أحدهما عن الآخر، هما المسند والمسند إليه، فلا تخلو منهما جملة، ومن دونهما لا تكون. هذا هو الأصل في باب الإسناد من قبل أن يقال بالحذف أو الإضمار، قال سيبويه: ((هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بدّاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّل بدٌّ من الآخِر في الابتداء))[١١٣].

فـ(عبدُ الله أخوك) و(يذهب عبد الله) ،منطقيّاً، هما من القضايا التقريريّة (غير الموجَّهة)، ونحويّاً هما في دائرة الإسناد (الأصل) لم يخرجا عنها، فإن أُدخِل عليهما كان الدخيل موجِّهاً لهذا الإسناد (المضمون) بحسب ما يحمل من معنًى. فإذا قلت: ((كان عبد الله أخاك، فإنّما أردتّ أن تخبِر عن الأخوّة، وأدخلتَ (كان) لتجعل ذلك فيما مضى))[١١٤]. وكذلك الأصل في إسناد الفعل: أنّه لا يتعدّى، إذ كان قوام الكلام الأصول لا الفضلات، فـ((لو قلت: كان عبد الله، لم يكن كلاماً، ولو قلت: ضرب عبدُ الله، كان كلاماً))[١١٥]، فمن ثمّ بدأ به سيبويه ،أعني غير المتعدّي، اعتباراً للعلاقة الأصل في التركيب، إذ كانت ((علاقة الارتباط بطريق الإسناد هي بؤرة الجملة أو نواتها، بل هي وحدها كافية لتكوين الجملة في صورتها البسيطة))[١١٦]. قال سيبويه: ((باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولا يتعدّى فعلُه إلى مفعول آخر...))[١١٧]، فجعله قبل ((باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول))[١١٨].

والقضيّة الموجَّهة هي جملة مبيَّنة تخصّص عموم الإسناد تضييقاً وتوسيعاً، فـ((كلّ علاقة تزيد في الجملة على علاقة الإسناد إنّما ينشئها المتكلّم للبيان وإزالة إبهام وغموض))[١١٩]. على أنّ الجهات النحويّة يمكن أن تكون جزءاً من أصل الإسناد كما كانت الجهات المنطقيّة جزءاً من مادّة القضيّة، بمعنى أن يُعقد الإسناد والجهة النحويّة مفهومة من دون زيادة لفظ دالّ، نحو (ذهب عبد الله)، قال سيبويه: ((فإذا قال: ذهبَ، فهو دليل على أنّ الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال: سيذهب، فإنّه دليل على أنّه يكون فيما يُستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمضِ منه...))[١٢٠]. فإذا قيل: ذهب عبد الله أمس، فالمضيّ مفهوم قبل البيان بالجهة

وذلك من أصل الإسناد (ذهب عبد الله)، كما كانت الضرورة جزءاً من مادّة القضيّة في نحو (الزوج اثنان)، من قبل اقتران لفظ الجهة في نحو (الزوج اثنان ضرورةً).

الهوامش

١() ((والفعل منه: وجَهَ يَجِه)) أمالي ابن الشجريّ: ١٥٥/٢.

٢() الكتاب: ٣٧٠/٣. وينظر الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة): ٢٢٥٤/٦.

٣() مقاييس اللغة: ٨٨/٦. وقال الجوهريّ: ((والمواجهة المقابلة)) الصحاح: ٢٢٥٥/٦.

٤() الصحاح: ٢٢٥٥/٦. وينظر ومقاييس اللغة: ٨٩/٦، ومختار الصحاح: ٧٤٠، ولسان العرب: ٥٥٨/١٣.

٥() أساس البلاغة: ٣٢١/٢.

٦() لسان العرب: ٥٥٦/١٣. وإذا كانت الجهة قصد الكلام فقد تعني الصحّة أيضاً: ((وليس لكلامك هذا وجه: صحّة)) أساس البلاغة: ٣٢٢/٢.

٧() فيها خلاف بين الاسميّة والمصدريّة، ينظر المنصف لابن جني: ٢٠٠-٢٠١، وأمالي ابن الشجريّ: ١٥٥/٢.

٨() الصحاح: ٢٢٥٥/٦.

٩() الصحاح: ٢٢٥٥/٦.

١٠() مقاييس اللغة: ٨٨/٦.

١١() الكتاب: ٣٦٩/٣.

١٢() الكتاب: ٣٦٩/٣.

١٣() قاموس عربيّ يونانيّ: ٦٢. وينظر الدلالة الموجّهيّة بين العربيّة والفارسيّة (بحث): ١٧٥٨.

١٤() ينظر معجم المصطلحات المنطقيّة للألفاظ العربيّة والانجليزيّة والفرنسيّة واللاتينيّة: ٨٨/١. وينظر موسوعة لالاند الفلسفيّة: ٨١٧/٢، والمعجم الفلسفيّ: ٦٣، ومعجم علم اللغة النظريّ، انكليزيّ-عربيّ: ١٧١.

١٥() أحصى هذا التنوّع في الترجمة الدكتور: أحمد محمّد عبد الرحمن حسانين، في ضمن بحث: إشكالات الجهة في المنطق واللسانيّات، دراسة تطبيقيّة في رواية "ثرثرة فوق النيل" لنجيب محفوظ: ١٢١٥-١٢١٧.

١٦() ينظر معجم تحليل الخطاب لشارودو ومنغنو: ٣٧٢، ومعجم السرديّات: ١٣٩، وموسوعة لالاند الفلسفيّة: ٨١٧/٢، والمعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات (انجليزيّ-فرنسيّ-عربيّ): ٩٣، وكتاب

(الملفوظيّة): ٥١، وجهة الوضع في الدرس النحويّ العربيّ: ٩٥، والجهات في المنطق واللسانيّات: ٣٩٨، والحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبيّة: ٢٦١، ومشروع المصطلحات الخاصّة بالمنظّمة العربيّة للترجمة: ٦٠٩.

١٧() ينظر موسوعة لالاند الفلسفيّة: ٨١٧/٢، والموجز في مصطلح اللغويّات ثلاثيّ اللغات(عربيّ–فرنسيّ–انجليزيّ): ٨٦.

١٨() ينظر القاموس الموسوعيّ الجديد لعلوم اللسان: ٦١٩، ٧٢٠، ونحو نظريّة وظيفيّة للنحو العربيّ: ١٨٤، وتوطئة الدستور التونسيّ الجديد مقاربة نصّيّة لغويّة: ١١.

١٩() ينظر معجم مصطلحات الألسنيّة: (فرنسيّ–انجليزيّ–عربيّ): ١٨٣، ومعجم علم اللغة النظريّ: ٢٤٣.

٢٠() ينظر الوظائف النحويّة في مستوى النصّ: ٢١٩.

٢١() ينظر معجم علم اللغة النظريّ، انكليزيّ–عربيّ: ٢٣.

٢٢() ينظر لسانيّات الجهة في اللغة العربيّة (بحث): ٩٦، ومفهوم الجهة في اللسانيّات الحديثة (رسالة ماجستير): ١٦.

٢٣() ينظر مفهوم الجهة في اللسانيّات الحديثة: ١٦–١٧.

٢٤() إشكالات الجهة في المنطق واللسانيّات: ١٢١٨.

٢٥() أرسطو هو أوّل مَن أدخل هذا المصطلح في المنطق. ينظر منطق أرسطو: ١٢٢/١، ومنطق الجهة عند لوكاشيفتش: ٤.

٢٦() ينظر معجم علم اللغة النظريّ، انكليزيّ–عربيّ: ١٧١.

٢٧() ينظر الملفوظيّة: ٨٨، ٦٥، والوجيهة الإعرابيّة والمقاربات اللسانيّة للأبنية الجهيّة: ٤١–٤٢.

٢٨() ينظر منطق أرسطو: ١٢٢/١–١٣٣.

٢٩() ينظر منطق أرسطو: ١٣٧/١–٢٤٩.

٣٠() الألفاظ المستعملة في المنطق: ٥٨.

٣١() المنطق (للمظفّر): ١٤٩/١. وينظر نفسه: ٥٨/١.

٣٢() ((الموجّهات الأساسيّة بالنسبة لعلماء المنطق هي تلك التي تتعلّق بمضمون الجمل (...) والصفتان الرئيستان (...) هما الضروريّ والممكن)) الملفوظيّة: ٦٦.

٣٣() المنطق الصوريّ، التصوّرات، التصديقات: ٩٧.

٣٤() كتاب في المنطق، العبارة: ٤٢.

٣٥() البصائر النصيريّة في علم المنطق: ١٠٦. وينظر موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب: ٢٦٣–٢٦٥.

٣٦() الجهات في المنطق واللسانيّات: ١٢.

٣٧() منطق أرسطو: ١٢٤.

٣٨() الوقف في المدوّنة النحويّة، تمرين على قراءة في متن قديم: ٢٠٨. وينظر تلخيص كتاب أرسطو طاليس في العبارة: ١٤٥-١٥٤.

٣٩() هم مناطقة العصور الوسطى.

٤٠() المعجم الفلسفيّ: ٦٣.

٤١() ينظر المعاني الجهيّة والمظهريّة، بحث لسانيّ في المقولة الدلاليّة: ٤١، وكتاب في المنطق العبارة: ٤٧، وموسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب: ٢٦٣.

٤٢() الوقف في المدوّنة النحويّة: ٢٠٩.

٤٣() ينظر البصائر النصيريّة في علم المنطق: ١٠٥-١٠٦، والمنطق (للمظفّر): ١٦٦/٢.

٤٤() ينظر مدخل إلى المنطق الصوريّ: ١٤٣.

٤٥() هو أقرب إلى (المنطق الصوريّ) الذي ينظر إلى القضايا لا من حيث مطابقتُها الخارج، بل من حيث صورتها، انسجامَ الفكر مع نفسه. ينظر معجم المصطلحات والشواهد الفلسفيّة: ٤٤٦.

٤٦() مفهوم الجهة في اللسانيّات (بحث): ٨.

٤٧() ينظر موسوعة لالاند الفلسفيّة: ٨١٩/٢-٨٢٠.

٤٨() ((القضيّة التي في مادّتها ضروريّة غير التي هي في جهتها ضروريّة، فالتي مادّتها ضروريّة هي التي محمولها لا يمكن أن يفارق موضوعها أصلاً، ولا في وقت من الأوقات (...) والتي جهتها ضروريّة هي التي تُقرن بها لفظة الاضطرار كيف كانت مادّتها، ضروريّةً كانت أو ممكنة)) كتاب في المنطق، العبارة: ٤٧.

٤٩() ينظر في هذا موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون: ٥٩٩/١.

٥٠() الجهات في المنطق واللسانيّات: ٥٧.

٥١() ينظر مدخل إلى المنطق الصوريّ: ١٥٣، والمعجم الفلسفيّ: ٦٣.

٥٢() مدخل إلى المنطق الصوريّ: ١٥٣.

٥٣() ينظر الجهات في المنطق واللسانيّات: ٣٩-٤٠.

٥٤() الجهات في المنطق واللسانيّات: ٤٠.

٥٥() الجهات في المنطق واللسانيّات: ٤٠.

٥٦() الجهات في المنطق واللسانيّات: ١٤.

٥٧() إحصاء العلوم: ١٢.

٥٨() مفهوم الجهة في اللسانيّات الحديثة: ١٥.

٥٩() مفهوم الجهة في اللسانيّات: ٧.

٦٠() لسانيّات الجهة في اللغة العربيّة: ٩٦.

٦١() لسانيّات الجهة في اللغة العربيّة: ٩٦.

٦٢() مفهوم الجهة في اللسانيّات الحديثة: ١٧.

٦٣() لسانيّات الجهة في اللغة العربيّة: ٩٧. وينظر مفهوم الجهة في اللسانيّات الحديثة: ١٧، ومفهوم الجهة في اللسانيّات: ١٠.

٦٤() بنية الشروع التركيبيّة والدلاليّة، دراسة مقارنة بين العربيّة الفصحى والعامّيّة المغربيّة: ١٨٤.

٦٥() مفهوم الجهة في اللسانيّات الحديثة: ١٨.

٦٦() ومفهوم الجهة في اللسانيّات: ٨.

٦٧() البناء الموازي الموسّع، نظريّة توليديّة جديدة: ٩٠. وينظر في بنية الحدث التركيبيّة والدلاليّة: ٨١.

٦٨() اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٢٥٧. وينظر مناهج البحث في اللغة: ٢١١، وزمن الفعل في اللغة العربيّة قرائنه وجهاته: ٧٤.

٦٩() المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات (إنجليزيّ–فرنسيّ–عربيّ): ١٧.

٧٠() مفهوم الجهة في اللسانيّات: ٨.

٧١() معجم علم اللغة النظريّ، انكليزيّ–عربيّ: ٢٣.

٧٢() ينظر البناء الموازي الموسّع: ٩١. ((وكلّ جملة لا بدّ أن تكون مخصّصة بوجه من الوجوه، وتستعين في ذلك بالأدوات النحويّة الظاهرة، وقد تكون الأدوات الوجهيّة غير ظاهرة)) المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات: ٩٣.

٧٣() مناهج البحث في اللغة: ٢١٢.

٧٤() المعجم الموحّد لمصطلح اللسانيّات: ٩٣.

٧٥() معجم علم اللغة النظريّ، انكليزيّ–عربيّ: ١٧١.

٧٦() لسانيّات الجهة في اللغة العربيّة: ٩٧.

٧٧() المعاني الجهيّة والمظهريّة: ٥٨–٥٩.

٧٨() مقاربات لسانيّة في تحليل الدلالة والتداول: ٧٧.

٧٩() الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التركيب في اللغة العربيّة: ٩٦.

٨٠() دلالة الزمن في العربيّة: ٢٣.

٨١() الوجيهة الإعرابيّة: ٤٤.

٨٢() ينظر المعاني الجهيّة والمظهريّة: ٥٨–٥٩.

٨٣() ((التذاوتيّة (intersubjectivity): يشير هذا المفهوم إلى العلاقات التي تقوم بين الناس من حيث إنّها علاقات تختلف عن تلك التي يقيمونها ببواطنهم (الذاتيّة)، أو بما هو بعيد أو متعالٍ عنهم (الموضوعيّة، أو الواقع المتعالي). والتذاوتيّة بصفة عامّة نزعة في فلسفة القرن العشرين وعلومه الاجتماعيّة تُعَوِّل على التواصل بين الناس وعلى فهمهم المشترك أكثر مما تعوّل على الشعور الفرديّ ومفاهيم المعرفة الموضوعيّة))

٨٤() المعاني الجهيّة والمظهريّة: ٦١. وهناك ما يسمّى بالأفكار الموجّهيّة، نحو الشكّ والاحتمال والتحقّق والاقتباس والنفي وغيرها. ينظر مقاربات لسانيّة في تحليل الدلالة والتداول: ٧٧-٧٨.

٨٥() الوجيهة الإعرابيّة: ٤٦.

٨٦() تركيب اللغة العربيّة مقاربة نظريّة جديدة: ٧٤، وينظر نفسه: ٧٥.

٨٧() هو باب الاختصاص، ينظر الكتاب: ٢/٢٣٣.

٨٨() الكتاب: ٢/١٧٢.

٨٩() الكتاب: ٢/١٧٤.

٩٠() الكتاب: ٢/١٩١.

٩١() اللمع في العربيّة: ١١٢.

٩٢() الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٣٧٢.

٩٣() مفتاح العلوم: ١/١٧٧.

٩٤() شرح المفصّل: ٢/٤٦.

٩٥() شرح التصريح على التوضيح: ١/٦٠٩.

٩٦() الإيضاح في علوم البلاغة: ٨٨.

٩٧() اللغة العربيّة معناها ومبناها: ١٩٩.

٩٨() تدلّ الخاء والصاد على الفُرجة والثّلمة، بمعنى إفراد واحدٍ من غيره، وهو نظير العموم. ينظر مقاييس اللغة: ٢/١٥٢-١٥٣.

٩٩() الكتاب: ٢/١٩١.

١٠٠() الكتاب: ١/٣٤.

١٠١() اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٢٥٩.

١٠٢() وردَ على الدكتور تمّام حسّان أنّه عزلَ ما يمكن أن يدخل في قرينة التخصيص فجعله في قرينة النسبة والتبعيّة. ينظر الفروق الوظيفيّة بين أبواب التخصيص (رسالة ماجستير): ١٣٠.

١٠٣() ((جلَو: الجيم واللام والحرف المعتلّ أصلٌ واحد، وقياس مطّرد، وهو انكشاف الشيء وبروزه (...) ويقال: تجلّى الشيء، إذا انكشف)) مقاييس اللغة: ١/٤٦٨.

١٠٤() ينظر اللغة العربيّة معناها ومبناها: ١٩٠ (مخطّط القرائن)، وينظر نفسه: ١٩٤-١٩٥.

١٠٥() أخرج د.تمّام حسّان الزمان من علاقة الإسناد؛ لأنّ جهاته تقيّد دلالة الفعل من حيث الزمن لا بالنظر إلى علاقة الفعل بالمسند إليه في الجملة. ينظر اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠.

١٠٦() اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٢٠١.

١٠٧() ينظر اللغة العربيّة معناها ومبناها: ١٩٩-٢٠٠.

١٠٨() ينظر اللغة العربيّة معناها ومبناها: ١٨١-١٨٢.

١٠٩() القرائن وأثرها في التوجيه النحويّ عند سيبويه: ١٥-١٦.

١١٠() اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٢٥٩.

١١١() كتاب في المنطق العبارة: ٤٢.

١١٢() نحو القرآن: ١٠. وسياق هذا الكلام هو مؤدّى احتكام النحاة القدامى إلى المنطق، وإقامة قواعدهم عليه.

١١٣() الكتاب: ٢٣/١.

١١٤() الكتاب: ٤٥/١.

١١٥() الكتاب: ٩٠/٢.

١١٦() نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة: ١٦١.

١١٧() الكتاب: ٣٣/١.

١١٨() الكتاب: ٣٤/١.

١١٩() نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة: ١٦٢.

١٢٠() الكتاب: ٣٥/١.

المصادر والمراجع

أوّلاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب والبحوث والرسائل:

- إحصاء العلوم: الفارابيّ، أبو نصر محمّد بن أحمد (ت ٣٣٩هـ)، صحّحه ووقف على طبعه: عثمان محمّد أمين، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٣١م، د.ط.

- أساس البلاغة: الزمخشريّ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت٥٣٨هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١٩٩٨م.

– إشكالات الجهة في المنطق واللسانيّات، دراسة تطبيقيّة في رواية "ثرثرة فوق النيل" لنجيب محفوظ: د. أحمد محمّد حسانين، المجلّة العلميّة، كلّيّة اللغة العربيّة بأسيوط، جامعة الأزهر، مج٣٩، ع٢، ج٢، ٢٠٢٠م.

– الألفاظ المستعملة في المنطق: الفارابيّ، أبو نصر محمّد بن أحمد (ت ٣٣٩هـ)، تحقيق محسن مهديّ، دار المشرق، بيروت–لبنان، ١٩٨٦م.

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين: الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصريّة، ط١، ٢٠٠٣م.

– الإيضاح في علوم البلاغة: القزوينيّ، جلال الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٤، ١٩٩٨م.

– البصائر النصيريّة في علم المنطق: الساويّ، القاضي عمر بن سهلان (ت٥٤٠هـ)، تحقيق العلّامة محمّد عبده، عُني بتصحيحه عبد الله إسماعيل الصاويّ، مكتبة ومطبعة محمّد عليّ صبيح وأولاده، مصر، د.ط، د.ت.

– البناء الموازي الموسّع نظريّة توليديّة جديدة: د. عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، دار كنوز المعرفة، عمّان، ط١، ٢٠١٨م.

– الجهات في المنطق واللسانيّات: د. محمود عبّاس العامريّ، الدار التونسيّة للكتاب، ط١، ٢٠١٦م.

– الجهات في المنطق واللسانيّات: د. محمود عبّاس العامريّ، الدار التونسيّة للكتاب، ط١، ٢٠١٦م.

– الحِجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبيّة: عبد الله صولة، دار الفارابيّ، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

– الدلالة الموجّهيّة بين العربيّة والفارسيّة (أهمّيّتها، مفهومها، أقسامها): محمّدي صالح عطيّة، مجلّة الدراسات العليا، جامعة مينا، كلّيّة دار العلوم، مج٤١، ع٤، ٢٠٢٠م.

– الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة): الجوهريّ، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الفارابيّ (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت،

– الفروق الوظيفيّة بين أبواب التخصيص: أحمد بو صبيعات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٣–٢٠٠٤م.

– القاموس الموسوعيّ الجديد لعلوم اللسان (طبعة منقّحة): أوزوالد ديكرو، جان ماري سشايفر، ترجمة د. منذر عيّاشيّ، المركز الثقافيّ العربيّ، د.ط، د.ت.

– القرائن وأثرها في التوجيه النحويّ عند سيبويه: د. لطيف حاتم الزامليّ، مؤسّسة الانتشار العربيّ، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠١٤م.

– الكتاب، كتاب سيبويه: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٩م.

– اللغة العربيّة معناها ومبناها: تمّام حسّان (ت١٤٣٢هـ)، عالم الكتب، ط٥، ٢٠٠٦م.

– اللمع في العربيّة: ابن جنّي، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط، د.ت.

– المعاني الجهيّة والمظهريّة، بحث لسانيّ في المقولة الدلاليّة: د. عبد العزيز المسعوديّ، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة، جامعة سوسة، ٢٠١٣م، د.ط.

– المعجم الفلسفيّ: مجمع اللغة العربيّة، الهيأة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، ١٩٨٣م.

– المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات (انجليزيّ–فرنسيّ–عربيّ): المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، سلسلة المعاجم الموحّدة، الدار البيضاء–تونس، ط٢، ٢٠٠٣م.

– الملفوظيّة: جان سيرفوني، ترجمة د. قاسم المقداد، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، ١٩٩٨م، د.ط.

– المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ: ابن جنّي، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م.

– المنطق الصوريّ، التصوّرات، التصديقات: د. يوسف محمود، دار الحكمة، الدوحة، ط١، ١٩٩٤م.

– المنطق: محمّد رضا المظفّر (ت١٣٨٣هـ)، مطبعة النعمان، النجف، ط٣، ١٣٨٨هـ.

– الموجز في مصطلح اللغويّات ثلاثيّ اللغات (عربيّ–فرنسيّ–انجليزيّ): د. محمّد عمر امطوش، مؤسّسة الرحاب الحديثة، ط١، ج١، ٢٠١٣م.

– الوجيهة الإعرابيّة والمقاربات اللسانيّة للأبنية الجهيّة: د. سامية الدنقير، دار كنوز المعرفة، عمّان–الأردن، ط١، ٢٠١٩م.

– الوظائف النحويّة في مستوى النصّ: عبد الجليل مرتاض، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ط١، ٢٠١١م.

– الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التركيب في اللغة العربيّة: د. أحمد المتوكّل، منشورات عكاظ، الرباط، ١٩٨٨م، د.ط.

– أمالي ابن الشجريّ: ابن الشجريّ، هبة الله بن علي بن حمزة (ت٥٤٢هـ)، تحقيق د. محمود محمد الطناحيّ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩١م.

– بنية الشروع التركيبيّة والدلاليّة، دراسة مقارنة بين العربيّة الفصحى والعامّيّة المغربيّة: د. أحمد بريسول، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠١٦م.

– تركيب اللغة العربيّة مقاربة نظريّة جديدة: محمّد الرحاليّ، دار توبقال للنشر، المغرب، ط١، ٢٠٠٣م.

– تركيب اللغة العربيّة مقاربة نظريّة جديدة: محمّد الرحاليّ، دار توبقال للنشر، المغرب، ط١، ٢٠٠٣م.

– توطئة الدستور التونسيّ الجديد، قراءة نصّيّة–لغويّة: د. محمّد الحبيب الكحلاويّ، المجلّة التاريخيّة المغاربيّة، السنة الثانية والأربعون، ع١٥٨، ٢٠١٥م.

– دلالة الزمن في العربيّة، دراسة النسق الزمنيّ للأفعال: عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، سلسلة المعرفة اللسانيّة، ط١، المغرب، ٢٠٠٦م.

– زمن الفعل في اللغة العربيّة قرائنه وجهاته، دراسات في النحو العربيّ: عبد الجبّار توامة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ١٩٩٤م، د.ط.

– شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الأزهريّ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (ت٩٠٥هـ)، تحقيق محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

– شرح المفصّل للزمخشريّ: ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن عليّ الأسديّ الموصليّ (ت٦٤٣هـ)، قدّم له د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

– في بنية الحدث التركيبيّة والدلاليّة: جان بيير ديكلي وآخرون، ترجمة د. أحمد بريسول، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠١٣م.

– قاموس عربيّ يونانيّ: صموئيل كامل عبد السيّد، ارتيميس ثلاسينوس، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٠م، د.ط.

– كتاب في المنطق العبارة: الفارابيّ، أبو نصر محمّد بن أحمد (ت ٣٣٩هـ)، تحقيق د. محمّد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، مصر، ١٩٧٦م، د.ط.

– لسان العرب: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن عليّ الأنصاري (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

– لسانيّات الجهة في اللغة العربيّة: نعيمة التوكانيّ، مجلّة الفكر العربيّ المعاصر، بيروت–لبنان، ع٨٠–٨١، ١٩٩٠م.

– مختار الصحاح: الرازيّ، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت٦٦٦هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمّد، المكتبة العصريّة، بيروت–صيدا، ط٥، ١٩٩٩م.

– مدخل إلى المنطق الصوريّ: د. محمّد مهران رشوان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٤م، د.ط.

– مشروع المصطلحات الخاصّة بالمنظّمة العربيّة للترجمة: د. هيثم الناهي، هبة شرّي، حياة حسنين، المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت–لبنان، د.ط، د.ت.

– معجم السرديّات: محمّد القاضي وآخرون، دار محمّد عليّ للنشر، تونس، ط١، ٢٠١٠م.

- معجم المصطلحات المنطقيّة للألفاظ العربيّة والانجليزيّة والفرنسيّة واللاتينيّة:د.عبد القادر البحراوي، د. محمّد فتحي عبد الله، مركز الدلتا للطباعة، ج١، د.ط،د.ت.

- معجم المصطلحات والشواهد الفلسفيّة: جلال الدين سعيد، دار الجنوب للنشر، تونس، ٢٠٠٤م، د.ط.

- معجم تحليل الخطاب: باتريك شارودو، دومينيك منغنو، ترجمه عن الفرنسيّة عبد القادر المهيريّ، حمّادي صمّود، مراجعة صلاح الدين الشريف، دار سيناترا، المركز الوطنيّ للترجمة، تونس، ٢٠٠٨م، د.ط.

- معجم علم اللغة النظريّ: محمّد عليّ الخوليّ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ١٩٩١م، د.ط.

- معجم مصطلحات الألسنيّة: (فرنسيّ-انجليزيّ-عربيّ): مبارك المبارك، دار الفكر اللبنانيّ، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

- معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريّا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م، د.ط.

- مفتاح العلوم: السكّاكيّ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.

- مفهوم الجهة في اللسانيّات الحديثة، دراسة نظريّة وتطبيقيّة على اللغة العربيّة المعاصرة: موسى ثالث، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربيّة السعوديّة، ١٤٢٧هـ.

- مفهوم الجهة في اللسانيّات: د. جميل حمداويّ، شبكة الألوكة، ط١، ٢٠١٦م.

- مقاربات لسانيّة في تحليل الدلالة والتداول: د. محيي الدين محسّب، دار كنوز المعرفة، عمّان-الأردن، ط١، ٢٠٢٠م.

- مناهج البحث في اللغة: د.تمّام حسّان، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ١٩٩٠م، د.ط.

- منطق أرسطو: حقّقه وقدّم له د. عبد الرحمن بدويّ، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٩٤٨م، د.ط.

– منطق الجهة عند لوكاشيفتش: هدى محمّد غازي عشماويّ، مجلّة البحث العلميّ في الآداب، كلّيّة البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ع١٧، ٢٠١٦م.

– موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: التهانويّ، محمّد بن عليّ الفاروقي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، وآخرين، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

– موسوعة لالاند الفلسفيّة: أندريه لالاند، تعريب خليل أحمد خليل، إشراف أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت–باريس، ط٢، ٢٠٠١م.

– موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب: د. فريد جبر، وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

– نحو القرآن: أحمد عبد الستّار الجواريّ (ت١٤٠٨هـ)، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ١٩٧٤م.

– نحو نظريّة وظيفيّة للنحو العربيّ: يحيى بعيطيش، أطروحة دكتوراه، إشراف أ.د عبد الله بو خلخال، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٥–٢٠٠٦م.

– نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة: د. مصطفى حميدة، الشركة المصريّة العالميّة للنشر – لونجمان، ط١، ١٩٩٧م.

ط٤، ١٩٨٧م.

– الوقف في المدوّنة النحويّة، تمرين على قراءة في متن قديم: د. جواد كاظم عناد، دار تمّوز ديموزي، دمشق، ط١، ٢٠١٩م.